مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٨٦١**

الأربعاء، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	إسبانيا	السيد فرنانديث تريخو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	باكستان	السيد صديقي
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد دونوسو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

03-62098 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): حينما قدمت آخر إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الشرق الأوسط، وصفت حالة قاتمة تعطلت فيها جهود السلام في كل الجبهات، وكانت التوترات تتزايد في المنطقة وبدت الأطراف تترنح من أزمة إلى أزمة. وبالنيابة عن الأمين العام، طالبتُ الإسرائيليين والفلسطينيين بالعودة إلى طاولة المفاوضات وبإعادة الالتزام بعملية خريطة الطريق، كما حثثت المجتمع الدولي على إعادة تأكيد دوره.

وللأسف، لم يحصل شيء من هذا النوع منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة. صحيح أنه كان شهراً من الهدوء النسبي. ولكن ذلك الهدوء لم يقابَل بخطوات إيجابية، بل قوبل بالجمود. وكان كل واحد ينتظر الآخرين أن يتصرفوا. وانتظرت حكومة إسرائيل من السلطة الفلسطينية أن تشكل حكومة مفوضة كما انتظرت وقف الإرهاب. وانتظرت السلطة الفلسطينية من إسرائيل أن توقف العمليات العسكرية وتتخذ خطوات لتخفيف عمليات الإغلاق التي دمرت الحياة الفلسطينية بشكل عميق، وانتظرت من المجتمع الدولي أن يقود الطرفين نحو السلام، كما انتظرت انتهاء شجارها السياسي الداخلي. أما نحن، المجتمع الدولي، فقد انتظرنا من الطرفين أن يحرزا تقدما من تلقاء نفسيهما، بالرغم من تراكم دليل قوي على مر السنين على أنهما عاجزان عن تحقيق السلام بدون تدخل المجتمع الدولي.

وعلى وجه الخصوص الآن، بينما هناك رئيس وزراء فلسطيني جديد، لا يمكننا تحمل أن نظل منتظرين فقط. ولا يمكن جعل التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط مرهونا بالأفعال المتوقعة من الآخرين. وحتى إذا لم يشارك الإسرائيليون والفلسطينيون مباشرة عبر طاولة المفاوضات، هناك الكثير الذي يمكن أن يفعلوه، وينبغي أن يفعلوه، للوفاء بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق. ولا يمكن أن تكون تلك الالتزامات، المستندة إلى المبدأ الأساسي للتوازي، مجرد أوراق للتفاوض تتوقف على الأفعال التي يقوم بها الطرف الآخر.

ويجب على السلطة الفلسطينية – أيا كان من يسيطر على الأجهزة الأمنية – أن تجابه الجماعات المتطرفة التي تنفذ الهجمات على الإسرائيليين وأن تكبحها. وينبغي أن يكون الأداء، وليس تسلسل المسؤولين في السلطة، هو الأساس الذي يحكم به على السلطة الفلسطينية. وعملية الإصلاح أمر جوهري لمعالجة الاحتياجات الأمنية الملحة ولتعزيز قيام دولة فلسطينية ديمقراطية مزدهرة في المستقبل.

وإسرائيل، التي أعلن رئيس وزرائها مؤخرا استعداد حكومته لتنفيذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق، يمكنها

وينبغي لها، أن تتخذ خطوات فورية لبناء الثقة ومنع المزيد من التدهور. وتلك الخطوات قد تتضمن تخفيف عمليات الإغلاق وإزالة النقاط الاستيطانية المتقدمة وتجميد النشاط الاستيطاني ووقف بناء الجدار الفاصل. وقد يكون من الضروري اتخاذ خطوات أكثر جرأة – مثل إخلاء المستوطنات في قطاع غزة – إذا أريد تجديد الأمل والثقة وإذا أريد إعادة العملية إلى مسارها. وينبغي أن يحكم على إسرائيل، مثل السلطة الفلسطينية، بأدائها.

ولا بد من أن يشارك المجتمع الدولي بنشاط في مساعدة الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق، من خلال المجموعة الرباعية ومن خلال التزامنا الخاص بالرصد وإعداد التقارير. ونحن، أيضا، سيحكم علينا بفعالية جهودنا.

نسمع كلاماً هنا وهناك عن إمكانية عقد اجتماع بين رئيسي الوزراء وعن وقف آخر لإطلاق النار. وهذه البراعم الغضة بحاجة إلى رعاية. ولا يمكن السماح ببقاء عملية السلام متعطلة. وفي مثل تلك البيئة الخطيرة، يمكن أن يكون الجمود قاتلا. ولئن كان الشهر الماضي هادئا نسبيا، فإن الأخطار التي حددتُها في إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس ما زالت ماثلة. ولم يفعل شيء للحد من عدم الاستقرار الأساسي.

وما زال تهديد الإرهاب مسلطا على رأس كل إسرائيلي. وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن السلطة الفلسطينية – بالرغم من التزاماتها بموجب خريطة الطريق وبموجب القانون الإنساني الدولي – لم تفعل شيئا يذكر لمعالجة المسألة الأساسية هذه.

أما من جانب الفلسطينيين، فهم يستمرون في المعاناة من عمليات الإغلاق والعمليات العسكرية التي تقتل وتجرح المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر الأنشطة الاستيطانية، وبناء الحاجز الفاصل وتدمير ومصادرة الممتلكات الفلسطينية، في تقطيع عمق أراضي الضفة الغربية، وتخلق بذلك حقائق غير مرغوب بها على الأرض. وإسرائيل، على الرغم من التزاماتها وفقا لخارطة الطريق والقانون الدولي، لم تفعل إلا القليل لتصويب هذا الوضع.

وعلى صعيد المنطقة، تستمر انتهاكات الخط الأزرق من الجانبين، مما يؤدي إلى تفاقم حالة التوتر القائمة أصلا. وما زال التعامل بجدية مع المسار الإقليمي لعملية السلام مسألة أساسية.

ومنذ إحاطتي الإعلامية السابقة لمجلس الأمن، فَقَد ٤٤ شخصا حياتهم في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، من بينهم خمسة إسرائيليين، و ٣٩ فلسطينيا. وبذلك، وصل مجموع عدد القتلى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٢ ٩٤٧ فلسطينياً و ٨٦٢ إسرائيلياً.

وبعد مذابح الشهور القليلة الماضية، وفي غياب هجمات إرهابية كبيرة ناجحة من جهة، وغياب عمليات قتل خارج نطاق القانون من جهة أخرى خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، قد يستنتج المرء أن تحسنا قد طرأ على الوضع. ولكن موت فلسطيني واحد على الأقل يوميا منذ إحاطتي الإعلامية السابقة، بما في ذلك خمسة أطفال في عمر الـ ١٦ أو أقل سنا، ومقتل خمسة جنود إسرائيليين، يؤكد على الحاجة إلى إبداء جدية أكبر من جانب الطرفين والمجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق السلام.

في الأسبوع الماضي أقر المجلس التشريعي الفلسطيني تعيين أحمد قريع – أبو العلاء – رئيسا للوزراء. إننا نرحب بتعيين السيد قريع ونتوقع منه أن يتخذ خطوات فورية لفرض القانون والنظام، والسيطرة على العنف والبدء بعمليات لمواجهة من يقومون بأعمال إرهابية. فاتخاذ خطوات من هذا القبيل سيبدأ التعامل مع شواغل إسرائيل

الأمنية وفي بناء الثقة الأساسية من أجل إقامة شراكة للسلام. وستقوم الأمم المتحدة بعمل كل ما تستطيع لمساعدة السيد قريع وحكومته على تنفيذ خارطة الطريق والسعي إلى السلام.

وكما أكدنا في كل إحاطاتنا الإعلامية الشهرية لمجلس الأمن، ما زالت الحالة الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة تزداد سوءا ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الإجراءات الأمنية الإسرائيلية. وما زالت القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين تعرقل حياهم اليومية وتخنق الاقتصاد الفلسطيني. ووفقا لمكتب تنسيق العمليات الإنسانية، يوجد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٧٥٧ حاجزا من مختلف الأنواع تغلق الطرق في الضفة الغربية، وتؤثر على تنقلات ٢,٣ مليون شخص. وفي قطاع غزة، ما زالت الحركة مقيدة بشدة في الطرق المتجهة شمالا وجنوبا بسبب الوجود المستمر للحواجز. وإن عدد الفلسطينيين الحائزين على تصاريح لدخول إسرائيل يظل ضئيلا.

وكما أوضحنا في الإحاطات الإعلامية السابقة، ما زالت سياسة إسرائيل في فرض القيود على حركة المرور، تعيق قدرة المانحين على القيام بأعمالهم، وقدرة الفلسطينيين على التنقل بحرية في كل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أعدت فرقة العمل لتنفيذ مشاريع المانحين ورقة عن تفاصيل الحالة واستنتجت أن الإجراءات التي اتخذها حكومة إسرائيل، لأسباب تتعلق بالأمن، زادت بدرجة كبيرة صعوبة وتكاليف تقديم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين. وقد تردّت الآن البيئة التي تنفذ فيها العمليات لدرجة يعتبر مانحون كثيرون بأنها لا يمكن السيطرة عليها وغير مقبولة على حد سواء. إن تدابير من هذا النوع تضر بعملنا وتترك آثارا سلبية شديدة من دون تمييز على الأوضاع المعيشية للسكان المدنيين.

لقد قدمت حكومة إسرائيل على أعلى المستويات تأكيدات عديدة بأن أنشطة المانحين والمساعدات الإنسانية سيتم تسهيلها. ولكن هذه التأكيدات تتناقض بوضوح مع الواقع على الأرض. وكما أوضحنا مرارا لا يوجد للمجتمع الدولي في الجانب الإسرائيلي محاور لديه السلطة لأن يناقش معه ممثلو المانحين مسائل السياسة وإيجاد الحلول. وفي غياب تحسن ملموس في الوضع الذي يعمل المجتمع الدولي في ظله، فإن العديد من المانحين يستعرضون الآن الأسس التي يمكن عليها لعملياتهم في الضفة الغربية وغزة أن تستمر.

إننا ندعو حكومة إسرائيل إلى أن تتخذ خطوات فورية وعملية للوفاء بتأكيداتها بأن تعمل كل ما بوسعها لتسهيل المساعدة الإنسانية وجهود حالات الطوارئ. ونحن نعترف بحق إسرائيل وواجبها عن حماية شعبها من الإرهاب، ولكن لا يجوز أن يكون ذلك على حساب الشعب الفلسطيني بأسره.

ويزيد من تفاقم الحالة الإنسانية لدى الفلسطينيين الانخفاض في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي الوكالة الرئيسية التي تقدم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين. والتكاثر الطبيعي العالي لدى مجتمع اللاجئين المسجلين، بالإضافة إلى تردي الوضع الاقتصادي، يعني أن انخفاض تبرعات المانحين إلى الوكالة قد تكون له عواقب كارثية. ويعيش الآن ما يناهز ٦٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين تحت خط الفقر وهم يعتمدون على الوكالة للحصول على الخدمات الأساسية. ولذلك، نحث المانحين على تقديم المستوى المطلوب من التمويل لكي تتمكن من مواصلة عملها الهام.

إن اجتماع لجنة الارتباط المخصصة للمانحين الذي كان من المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في روما، كما

أبلغنا المجلس في الإحاطة الإعلامية السابقة، قد تم تأجيله. وقد كان من بين أسباب التأجيل إتاحة الفرصة للحكومة الفلسطينية الجديدة بالإعداد للاجتماع.

لقد قدمنا بصفة دورية تقارير عن قيام إسرائيل ببناء الحاجز الفاصل في الضفة الغربية، ودعونا حكومة إسرائيل كي توقف هذا البناء. وقد أعربنا عن عميق قلقنا إزاء مسار الحاجز، وأضراره الإنسانية الممكنة بالنسبة للفلسطينيين، وأثره السلبي المحتمل بالنسبة لعملية السلام، وعواقبه بالنسبة لمستقبل الحل القائم على وجود دولتين. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية العاشرة واعتمدت القرار دإ-١٣/١٠، حيث دعت الطرفين إلى تنفيذ التزاماتهما وفقا لخارطة الطريق، وطالبت إسرائيل بوقف تشييد الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدم ما بني منه. وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم تقريرا بصفة دورية عن مدى الامتثال لهذا القرار على أن يركز التقرير الأول على مسألة الجدار الفاصل. وسيقدم الأمين العام لاحقا في هذا الشهر تقريره إلى الجمعية العامة، وسيكون مستمدا من مصادر الأمم المتحدة وكذلك من المشاورات مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

مع كل ذلك، استمر التخطيط للجدار الفاصل وتشييده على الأراضي الفلسطينية بدون توقف. ومثل هذه الأعمال الأحادية من جانب حكومة إسرائيل ليست منافية للالتزامات المترتبة وفقا لخارطة الطريق فحسب، بل تتعارض كليا أيضا مع روح تلك الوثيقة. إن الاستمرار في تشييد الجدار على أرض شعب آخر، يزيد مستوى المعاناة، ويضعف الثقة، ويجعل من تحقيق رؤية الدولتين – دولة فلسطينية قابلة للحياة، ذات سيادة ومستقلة، إلى جانب دولة إسرائيل – أمراً أكثر صعوبة.

ومن دواعي أسفي أن أبلغ المجلس بأن الوضع على طول الخط الأزرق ما زال متوترا. وقد شهدت الفترة التي يشملها هذا التقرير أحداثا تبعث على القلق العميق. فقد استمر كل من الطرفين بانتهاك الخط الأزرق، وقد دعونا الطرفين إلى الامتناع عن القيام بمثل هذه الانتهاكات.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق حزب الله الصواريخ ومدافع الهاون على مواقع عسكرية إسرائيلية في منطقة مزارع شبعا. وقد ردّت قوات الدفاع الإسرائيلية بإطلاق قذائف الهاون والمدفعية وبالقصف الجوي. وقد أصيب مواطن مدني في الجانب اللبناني بجروح طفيفة، ولم تصل تقارير عن وقوع إصابات في الجانب الإسرائيلي. وفي ذلك الوقت قام السيد رود لارسن، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، بالتأكيد على الملأ من جديد دعوتنا إلى حكومة لبنان بأن تحكم السيطرة على استخدام القوة من أراضيها، وحث جميع الأطراف على ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس.

وما زالت انتهاكات إسرائيل الجوية للخط الأزرق مستمرة. ففي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عبرت طائرات مقاتلة إسرائيلية الخط الأزرق مخترقة المجال الجوي اللبناني في تسع مرات منفصلة. وبعد وقوع المخالفة الأولى بوقت قصير أطلقت دفاعات جوية النار من الجانب اللبناني للخط الأزرق. وتوالت طلعات جوية إسرائيلية أخرى فوق الأراضي اللبنانية بشكل يومي في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وحدث إطلاق نيران من دفاعات جوية على واحدة من تلك الطلعات. إن اختراقات إسرائيل الجوية خلال الأيام القليلة الماضية لا تساعد على تخفيف حدة التوتر.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأنها حددت، على الخط الأزرق بالقرب من قرية الغجر، عددا من الأجهزة المتفجرة المفخخة التي زعمت أن عناصر مسلحة من الجانب اللبناني وضعتها. وبعد قليل من ذلك البلاغ، بدأت قوات الدفاع الإسرائيلية في تدمير تلك الأجهزة.

ولا أعتقد أنني بحاجة إلى تذكير المجلس بكآبة الوضع الراهن في المنطقة، ولا بالأخطار الإضافية التي يمكن أن يجلبها تصعيد التوتر على طول الخط الأزرق.

ومع ذلك، أود أن أؤكد لجميع الأطراف على أهمية ممارسة ضبط النفس والإحجام عن إتيان مزيد من أعمال العنف التي قد تؤدي إلى عواقب مدمرة.

إن فترة القصور الذاتي والأعذار والمشروطيات في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط يجب أن تنتهي. والجهود المبذولة من أجل السلام لا يمكن أن تظل رهينة لأعمال المتطرفين. وبدلا من ذلك، علينا أن نغتنم الفرصة الحالية لإحراز التقدم. وهناك الآن حكومة فلسطينية. وإن الحكومة الإسرائيلية كررت التأكيد على التزامها بخارطة الطريق. أما مبادرتا المسار الثاني، وأعني اتفاق جنيف وبيان أيالون – نسيبة للمبادئ، فتؤكدان على وجود فراغ صارخ في عملية صنع السلام. وهما بهذه الصفة موضع ترحيب كبير. وقد استأثرتا باهتمام الجانبين – الإسرائيلي والفلسطيني. وكشفتا عن وجود رغبة قوية مخلصة في التسوية السلمية، وأنعشتا أمل كل جانب في أن يجد على الجانب الآخر شريكا للسلام.

ومما لا يجدي نفعا ولا يقدم مساهمة بناءة تضييع الوقت في تحليل من لديه السلطة – وما هي هذه السلطة، في الحكومة الفلسطينية، أو في التكهن بمدى جدية التزام الحكومة الإسرائيلية بهذه العملية. والأحرى بنا أن نغتنم هذه الفرصة للحكم على الأطراف من واقع أعمالها. فتلك الأعمال – فضلا عن استعداد المجتمع الدولي لأداء دوره – سيكون صوتها أعلى من أية كلمات. وعلينا أن نأمل مخلصين أن يكون حكم الأجيال المقبلة علينا بأن أعمالنا مهدت الطريق إلى السلام العادل الدائم الشامل الذي طال انتظاره وطال التوق إليه وتأخر أكثر من اللازم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.